الدولة المندمجة

الدولة الفاشية وعلاقة المال بالعمال

ليس مثل الازمات كاشفاً لمواطن الضعف في النظام الديموقراطي . ان حسناته تبدو جلية بهية في ايام السلم والرخاء اذ يسهل حفظ الشعب مكتفياً قنوعاً بحكومته راضياً عن حاله . ذلك ان الرخاء يفحم النقاد ويحمل المنتخبين على تأييد اية زعامة ، او القناعة بغير زعامة على الاطلاق . ولكن اذا وقعت امة وظهرها الى الجدار — على حد تعبير الانكليز — تدفع عن كيانها في حرب ، او عن وحدتها في ثورة ، او اذا ارتج كيانها الاقتصادي وتقلقل حتى كاد يهوي ، بدت مواطن الضعف حينئذ في الفلسفة الديموقراطية كأساس للحكم

لذلك نرى ان الديموقراطية في اوربا بعد الحرب ، في دور جزر ، ولا تفسير لذلك الا ان الاضطراب والقلق اقلقا كاهل النظام الرأسمالي ، فضاق الناس به ذرعاً ولا مفرّ الا الى الشيوعية والاشتراكية حتى جاء موسوليني فأدخل الفكرة الفاشيّة رويداً رويداً ، وهو يتطور معها ويطورها بحسب حاجة البلاد محتفظاً بتمثيل الشعب ، ولكن محولاً معنى التمثيل ، من معنى المعنى . فقد كان في البدء المثل الذي يرنو اليه الديموقراطية ، هو اطلاق حق الاقتراع ، لجميع البالغين والبالغات ، واما « الدولة المندمجة » او « الدولة النقابية » التي يرنو اليها موسوليني ، فلا يلغي التمثيل من نظامها ، وانما يكون تمثيلاً لاصحاب المصالح الاقتصادية في البلاد

وقد عني موسوليني من يوم تقلده لازمّة الامور في بلاده ، ببيان انفصاله في نظامه الجديد ، عن صورة الدولة التي كان يرسمها الاحرار في القرن التاسع عشر . فالاختلاف بين الاحرار والاشتراكيين كان اختلاف « كمّ » اما الاختلاف بينهما من ناحية وبين الفاشية من ناحية اخرى فهو اختلاف « نوع » . ذلك ان الاحرار كانوا في القرن التاسع عشر يعتقدون ان الدولة يجب ان لا تتدخل في ميدان الاعمال الا اذا كان لا بدّ من ذلك ، لاضطراب الحالة وتفاقم الاضطراب ، وان على الحكومة ان تترك ميدان الاعمال حرًّا ، لتزاحم القوى القومية وتنافسها تنافساً حرًّا ، وان هذا التنافس الحر هو سرّ التقدم القومي والباعث على الرخاء . اما الاشتراكي وهمّهُ الاول متجه الى العامل اليدوي ، فيرى ان الدولة نفسها يجب ان تدير الاعمال والمرافق العامة وانها يجب ان تعمد في استعمال سلطتها الى القوة اذا لزم الامر ، في مصلحة طبقة خاصة دون غيرها من طبقات الشعب

وكلتا المدرستين — مدرسة الاحرار ومدرسة الاشتراكيين — تحسب الدولة فكرة مجردة لا نظاماً يحسّ فيه رجل الشارع والعامل البسيط والفلاح الساذج ، بأنهم اجزاء منهُ

وليس من السهل او اليسير ان نضع تعريفاً جامعاً مانعاً للفلسفة الفاشية ، وانما يمكن اجمالها بقولك « كل فرد للدولة والدولة للجميع » . فليس ثمة عمل من اعمال الدولة في نظر موسوليني لا يصح ان يكون موضع عناية كبيرة عند الدولة الفاشية ، بل يجب على الدولة ان تنظم اعمال ابنائها لكي يجنوا اكبر قدر يمكن جنيه من جهودهم ، ولكي تتجه جهودهم في النواحي التي تفيد الامة جمعاء . فالفاشية ترمي الى اندماج الدولة حتى تخرج الامة من البوتقة وحدة مندمجة كأنها جسم حي . انها ترمي الى ان توحد بين الامة والفرد ، وان تضم تحت جناحي الدولة كل فرد وكل عمل فالفاشية تنكر وجود كائن دولي وراء الدولة . والدولة القومية هي في نظرهم الوحدة العليا ولها الحق في ان تطلب وتنتظر من كل فرد من ابنائها ولاءه التام . والطبقات في هذه الدولة لا يعترف بها الا اذا كانت تقوم بوظيفة من وظائف الدولة اي انها تمثل او تقابل العضو في جسم الانسان . ولما كانت اعضاء الجسم مندمجة متحدة متناسقة في عملها ، ومتجهة نحو غرض واحد هو اتساق الحياة الفردية ، كذلك الطبقات في الدولة يجب ان تندمج وتتحد وتتجه في عملها نحو غرض واحد هو اتساق الحياة القومية . والبرلمان الذي يمثل هذه الطبقات ، هو البرلمان الذي يرمي موسوليني الى انشائه

ان الدولة الفاشية تعترف بوجود نقابات العمال . ولكنها تنكر علاقة اية نقابة بالمذهب الماركسي ، لان كل نقابة يجب الا تتعدى في ولائها حدود الدولة . وهي تعترف في الوقت نفسه بجماعات اصحاب العمل ، اعترافها بنقابات العمال ، كما تعترف بكل الجماعات القائمة على اساس من وحدة العمل . واعترافها هذا ليس مطلقاً بل له شروط اي انها لا تعترف بنقابة عمال او بجماعة تجار ، ن لهذه النقابة او لتلك الجماعة حقوقاً ضد الدولة ، بل هي تعترف بها الى مدى حاجة الدولة اليها في بناء نظامها المندمج . لذلك ترى النقابة المعينة ، والجماعة الخاصة ، من ابناء الامة اجزاء حية ، او اعضاء حية على الاصح ، في جسم الدولة ، وعلى كل منها تبعة خاصة ، خاضعة لسيطرة الدولة وتنظيمها

فالنقابة قد تسعى الى رفع اجور العمال وتحسين احوالهم المعاشية ، وجماعة اصحاب العمل ، قد تميل الى خفض الاجور ، ولكن كلتا النقابة والجماعة ، يجب ان تخضع لحكم الدولة ، التي لا تسمح ببلوغ النزاع بين الفريقين مبلغاً يهدد سلامة الدولة . فالتحكيم الاجباري في شؤون الصناعة ، فكرة اساسية في الدولة الفاشية

***

من اغرب مظاهر الموقف الذي يقفهُ الاغراب نحو موسوليني ونظامهِ الجديد ، تباين النظر واختلاف الرأي في حكمهم عليهِ . فطائفة من المحافظين الغلاة في محافظتهم ، يحترمونهُ ويحاولون ان يسيروا في اثرهِ . وهم لو عاشوا في ايطاليا لانحوا في الغالب على حكومتهِ واتهموهُ بالاشتراكية . فكأنهم لا يدرون مثلاً ان صاحب مصنع في ايطاليا لا يسعهُ ان يستغني عن عامل ما الا اذا ثبت لمكتب « تخديم العمال » ان اخراجهُ ضرورة اقتصادية . او انهُ مقصّر . ثم هناك طائفة من اتباع

الاشتراكية وزعمائها ، والاشتراكية معتقدهُ القديم ، لا يجدون من عنيف القول ما يكفيهم في تصوير مساوىء النظام الفاشي . ثم لو درسوا لوجدوا ان معظم المقترحات العملية في برنامجهم الاقتصادي، قد تناولها موسوليني وطبقها في الدولة الفاشية . فموسوليني رجل عملي ، ولا يرهب الالفاظ التي توسم بها الاحزاب ، ولذلك تراهُ اخذ من اليمين ومن اليسار كلَّ ما رآهُ صالحاً لغرضهِ ، ويسهل نقلهُ من حيز الفكر والامكان الى حيز الفعل والتطبيق

وقبل ان نذكر اهم ما اشتمل عليهِ « دستور العمل » في ايطاليا الفاشية لا بدَّ من ذكر كلمة عن حالة ايطاليا ، لما اقدم موسوليني على تنفيذ خططهِ الجديدة ، التي اضافت ولا ريب ، شيئاً جديداً الى فلسفة الانظمة السياسية ، بجمعها بين السياسة والاقتصاد في صعيد واحد

فنحن اذا نظرنا الى ايطاليا من الوجهة الاقتصادية وجدناها امة الزارع الصغير، والصانع الصغير، وصاحب الدكان الصغير . ففي الاعمال التجارية قلما نجد المخازن الكبيرة التي نجدها في لندن وباريس ونيويورك ولا الشركات التي تدير سلسلة من المخازن الكبيرة في العاصمة وسائر المدن الايطالية . بل قلما نجد رجلاً واحداً يملك مناطق واسعة من الارض الاَّ في الجنوب . ومعظم الملاك لا يعدو ما يملكه أحدهم ان يكون حقلاً أو بستاناً صغيراً . فشعب يتسم نظامهُ الاقتصادي بهذه السمة ، قلما يكون مرتعاً خصباً للرأسمالية او للشيوعية . فهذه الناحية من حياة الامة الايطالية ، كانت تربة صالحة للفاشية ، فأرسلت جذورها في الارض وفروعها في السماء . ذلك ان الفاشية ترمي الى تعزيز المجهد الفرديّ الصغير ، من دون ان تسمح للنزعة الفردية بالاستفحال حتى تهدّد وحدة الدولة بالانقسام . ولا ريب في ان تحقيق أغراض موسوليني ، قد مهّدت سبيلهُ هذه « الفردية » الشائعة في البلاد الايطالية

يضاف الى ذلك ان اقبال ايطاليا على الصناعة الحديثة قريب العهد ، واسباب تأخرها كثيرة معظمها قلة الوقود ، فحماً كان او نفطاً . أما وقد بدأت تبني المحطات لتوليد الطاقة الكهربائية من مساقط المياه ، فالمرجح ان تتمكن ايطاليا من منافسة الدول الصناعية بعد انقشاع غيمة الضائقة العالمية . بل هي تنافسها منذ الآن . ثم ان العامل الايطالي ، يحبهُ الطبيعة ، ويفتنهُ جمالها ، فمن فقد منهم عمله في مصنع ، يستطيع ادماجهُ من دون عناء في جمهور الزرّاع والحصّاد . اما المناطق الصناعية فمحصورة في بقاع معينة فيمكن معالجة ما يلتابها معالجة اجمالية ، وهذا متعذر لو انتشرت في طول البلاد وعرضها

ومع كل هذا عجزت الرأسمالية قبل الحرب وبعيدها عن معالجة الحالة . فسادت فوضى في حياة ايطاليا الصناعية حملت طائفتي اصحاب العمل والعمال على التوق الى اي حلّ مرضٍ ، يستتبُّ على اثره السلام والوئام بينهما . ففي سنة ١٩٢١ حدث في ايطاليا ١١٣٤ اضراباً ، اشترك فيها ٧٢٣٨٦٢ عاملاً وخسرت بها المصانع ٨١١٠٠٦٣ يوماً من ايام العمل والانتاج . وكان جلياً ان فوضى من هذا

القبيل، تخرب البلاد اذا استمرت سنة اخرى . فتدمر المصانع وتفضي الى فقد الاسواق . ولذلك بدا لاصحاب الرأي ، ان النظام الرأسمالي قد افلس في ايطاليا وان الرأسماليين والاشتراكيين سواء في عجزهم عن الوصول الى علاج . وهذا كله مهد الطريق لتجربة نظام جديد في جسم الدولة الاقتصادي

***

كان موسوليني الرجل الامثل ، لخلق النظام الجديد . لانه مهما يقل فيه ، فانهُ غير متحكم . انهُ يدين بكثير من آرائهِ الاقتصادية الى سوريل الفرنسي، ولكنهُ لا يتقيد بهِ. فلما دخلت الفاشية ميدان السياسة احجم موسوليني عند اتخاذ اي موقف حاسم في موضوع العلاقة بين الرأسماليين والعمل ، لانهُ كان قد ادرك ان الحالة الاقتصادية في تغيُّر وتبدُّل مستمرين . كان غرضهُ وحدة الامة ، وقطع دابر الشقاق والنزاع بين طبقاتها . اما السبيل الى ذلك فلا يتيسرهُ الاَّ الاختبار . وكذلك أنشأ رويداً رويداً النقابات والاتحادات الاقتصادية التي يقوم عليها نظامهُ للفصل في موضوعات الشقاق ؛ بوسائل سلمية

وكان قد حدَّد موقفه نحو طبقة العمال في خطبة قاه بها قبل تقلده الحكم قال فيها : — « ان الذين يعملون سوف يكونون في مقدمة الامة ، لان امة الغد سوف تكون امة منتجين لا امة متسلطين». وفي دسمبر سنة ١٩٢٣ قال في خطبة اخرى « لما كنت في العشرين من العمر كنت اشتغل بيدي . اشتغلت حاملاً وبنّاء طوب . وانا لا اذكر هذا ابتغاء عطفكم عليَّ ، وانما لأبيّن انني لا استطيع ان اكون عدوّاً لطبقة العمال » . وفي الخطبة ذاتها قال ايضاً : « ان الحكومة التي اشرف بتولي رآستها ليست حكومة ضد العمال ولن تكون كذلك»

وفي السنوات الثلاث الاولى من الحكم الفاشي اعدت نظم مختلفة لوضع العلاقات بين العمال واصحاب العمل على اساس من الوئام والنظام ولكن صرف النظر عنها . وهذه العلاقات يحكمها الآن القانون الذي صدر في ابريل سنة ١٩٢٧

ونستطيع ان نحسب هذا القانون مرحلة على طريق عظمة ايطاليا كما يحسب الانكليز « الماجنا كارتا» الذي منحوه في سنة ١٢١٥ فكان فاتحة الحرية المدنية التي بنيت عليها عظمة الامة الانكليزية

من المتعذر الموازنة بين الاثنين ، فكلٌّ منها أخرج في زمن يختلف عن الآخر كل الاختلاف . «فالماجنا كارتا» الانكليزي صدر نتيجة للنزاع بين الاعيان والملك ، ولما ساد الحياة العامة الانكليزية من الظلم والفساد . واما القانون الايطالي فصدر نتيجة للمبادىء التي قررتها الفاشية واذاعتها في سبيل « الدولة المبدعة » من جميع عناصرها . فالقانون الايطالي لم يعرض لتقرير الحريات العامة من سياسية وفكرية ودينية ، لان هذه الحريات كانت مما تحتمهُ قوانين البلاد ويضمنهُ دستورها

وانما المشكلة التي عرض لها هذا القانون هي مشكلة علاقة الرأسمال وأصحابهُ بالعمال ، وما ينجم عن ذلك من الاصطدام الاجتماعي، مما يجعل هذه المشكلة من اعقد المشكلات التي انتابت الاجتماع الحديث

وهذا القانون ليس قانوناً بالمعنى المألوف وانما هو تصريح ينطوي على المبادىء التي تقوم عليها «الدولة المندمجة». وهو يحتوي على ٣٠ مبدأ ، العشرة الاولى منها ادمجت في قانون النقابات . وبموجب هذا القانون ، يحق للمشتغلين بالفنون والصناعات والحرف المختلفة ان يؤلفوا نقابات واتحادات ، وبه عينت حقوق كل من فريقي العمال واصحاب العمل وما عليهم من التبعات، وحدد حق الدولة للطلق في السيطرة على انتاج الامة بغية خيرها الاعظم . وفيها كذلك تقرر ان الرأسمال والعمل في مستوى واحد من المقام من حيث علاقتهما بالدولة ، وبه منعت الاضطرابات التي تشل الصناعات واصبحت تحسب في عداد الجرائم، وبه جعل العمل اليدوي مساوياً للعمل العقلي من حيث ما لهما من الاثر في رخاء الدولة وحسن مآلها . والغرض الاسمى من كل هذا هو السمو بجميع العمال الى اعلى مراتب الكفاءة والانتاج والفائدة . وقد نص في هذه المبادىء على ان اي خلاف بين المتمولين والعمال لا يفض عن طريق النقابات يجب ان يحال الى مجلس العمال الاعلى ، للحكم فيه حكماً منصفاً نهائياً

أما المبادىء العشرة التالية فتعين ما يلزم لانشاء العقود بين اصحاب العمل والعمال . ولهذه العقود قيمة القوانين ، ويجب ان يحترمها المستأجرون والعمال على السواء . وفيه حددت الطرق التي بموجبها تعين الرواتب والاجور ، عند حد يمكن العمال من العيشة في مستوى يتلاءم وحاجاتهم المعصرية . وفيه كذلك ذكرت القواعد التي تمنح بموجبها اجور اضافية عن العمل الاضافي ، نهاراً وليلاً ، والتعويض الذي يدفع للعامل اذا اعلن باخراجه من العمل لغير تقصير منه ، والاحوال التي فيها يحق لصاحب العمل ان يستغني عن عامل من دون ان يحتم عليه دفع تعويض له ، وكذلك الاحوال التي يحق له فيها ان يفرض غرامات على العمال

ويلي ذلك قواعد «مكاتب التخديم» والتأمين في وجوهه المختلفة الاجتماعي والصناعي والصحي

هذه هي القواعد ، وعلى اساسها وضعت قوانين مختلفة تنفذ الآن ، مهدت السبيل لسن اخرى متى اقتضت الحال بما تقضي به التجارب

ومما هو حري بالذكر ان نحو عشر سنوات انقضت منذ صدر هذا التصريح ، ولم يحدث في طول ايطاليا وعرضها اضراب واحد . وكل خلاف نشأ بين الرأسماليين والعمال قد فض بطريقة سلمية جرياً على قواعد هذا التصريح والقوانين التي بنيت عليه

وقد تمكن بعض اصحاب العمل ، في بعض الصناعات ، من رفع أجور عمالهم ، من دون ان يطالبهم العمال بذلك . وقبل العمال في صناعات وحرف اخرى ، النقص في مرتباتهم ، كلما اقتضت الحال ذلك . وفي احوال اخرى طلب العمال انفسهم خفض أجورهم رغبة في تمكين اصحاب العمل من زيادة عدد العمال ، لكي لا يحرم زملاؤهم منه

وقد تمكن موسوليني من الحصول على هذه النتائج الباهرة في ايطاليا ، باذاعة مبادىء التعاون والاشتراك في كل الطبقات ، وما على كل منها من التبعة نحو الامة